الأمم المتحدة A/68/PV.64

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٦٤**

الثلاثاء، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تومو مونيتي (الكاميرون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

البند ٦٩ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

الجلسة التذكارية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب الأمين العام.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يسعدني للغاية رؤية هذه القاعة الكبيرة وهذا الحضور الكبير.

قبل أن أدلي بملاحظاتي الرسمية، أود أن أروي لكم قصة. ذات مرة كنت ألقي بعض الكلمات والمحاضرات عن حقوق الإنسان في بلدي، السويد، وأرسلت لي إمرأة شاهدتني على شاشة التلفزيون نشرة احتفظت بها في مكتبتها لسنوات عديدة – في الواقع، احتفظت بها منذ ١٩٥٠. كانت تلك النشرة هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. كانت تلك المرأة قد حضرت حلقة دراسية في نيويورك واشترت هذه النشرة الصغيرة بتكلفة باهظة قدرها ٢٥ سنتا. وقالت إنه كانت ثمة سيدة لطيفة تترأس الاجتماع وأنها توجهت بعد انتهاء الاجتماع لطلب توقيعها. وتابعت أنني تحدثت بشكل جيد للغاية عن حقوق الإنسان لدرجة أنها أرادت أن تعطيني النشرة. فأرسلتها لي وحينما فتحتها، قرأت في الصفحة ٣، ”مع التمنيات الطيبة، إليانور روزفلت“. شئ رائع، أليس كذلك؟ احتفظ بالنشرة في صندوق صغير خاص للغاية داخل خزينتي بالبنك.

وأروي لكم تلك القصة فحسب لأقول إن الناس في العالم يتوقعون منا الوفاء بالتزاماتنا في مجال حقوق الإنسان. إنهم يعلمون ما هو صالح وصواب، ويحتفظون بنشراتهم الصغيرة في المكتبة، وفي نفوسهم أيضا اقتناع كبير بأن علينا أن نكون على مستوى الاعتقاد بأن الجميع متساوون من حيث القيمة وعلى مستوى المبادئ والمقاصد والقيم التي تمثلها هذه المنظمة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومن دواعي سروري البالغ حقا المشاركة في هذا الاحتفال. وكان الأمين العام ينوي الحضور، ولكنه الآن في طريق عودته من جوهانسبرغ بعد المشاركة في حفل تأبين نيلسون مانديلا، أحد أعظم المدافعين عن حقوق الإنسان على مر العصور. ويقدم الأمين العام للجميع أطيب تمنياته ويبعث بتهانيه للفائزين اليوم بجائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وأود أن أضم صوتي إلى صوت الأمين العام وأن أشيد بالنشطاء وبالمحامين وبالمدافعين عن حقوق الإنسان الحاضرين اليوم أو الذين معنا بأرواحهم في أجزاء مختلفة من العالم. ويبعث كل بطريقته أو طريقتها الحياة إلى الحرية والحماية اللذين هما من حقوق المولد لكل شخص. يتحدى المدافعون عن حقوق الإنسان الحكومات للوفاء بالتزاماتها، وتعزيز سيادة القانون، وتمكين النساء والفتيات، وتحديد أرضية جديدة لجهودنا العالمية في مجال حقوق الإنسان من خلال التركيز على المشاكل المهملة والأشخاص المهمشين. إنهم يستحقون عن جدارة التقدير اليوم في الأمم المتحدة.

إن حقوق الإنسان جزء أساسي من هوية هذه المنظمة ومهمتها. فهي إحدى الركائز الثلاث التي تقوم عليها الأمم المتحدة، ألا وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، وترتبط الركائز الثلاث ارتباطا وثيقا وتستند على بعضها البعض. يقول ميثاق الأمم المتحدة، نحن الشعوب نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره. وتنبع جميع أعمالنا من هذه الفرضية الأساسية. وقد الزمت الأمم المتحدة نفسها بتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان للجميع، من دون تمييز. وحينما نعجز عن الوفاء بالتزاماتنا بكرامة الإنسان وقيمته، نتضاءل جميعا، ونبعد أنفسنا عن الالتزام بالميثاق.

ومنذ اعتماد الجمعية العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل ٦٥ عاما من اليوم، أحرز تقدم هائل. لدينا الآن مجموعة واسعة النطاق من قوانين ومعايير حقوق الإنسان، ومجموعة واسعة من الآليات لرصد الالتزام بها، ووجود متزايد للخبراء في الميدان في جميع أنحاء العالم.

كما يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاعتماد برنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣، برؤيته الجريئة لحقوق الإنسان – الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية – والأهم، بطبيعة الحال، إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي كان تحقيقا لأحلام الكثير من الناس منذ فترة طويلة. وفي عام ٢٠٠٦، أنشئ مجلس حقوق الإنسان الجديد. لم يكن الوعي بحقوق الإنسان قط أعلى مما هو عليه الآن. وفي نفس الوقت، يجب علينا أن نعترف، كما هو واضح بشكل مؤلم للغاية، أنه لا يزال هناك عدد لا يحصى من الناس في جميع أنحاء العالم لا يتمتع بحقوق الإنسان.

ولا يزال الفقر وعدم المساواة والأزمات الاقتصادية سببا في بقاء الناس جياعا ومشردين وعاطلين عن العمل.

كما أن القمع وسوء الحكم يحولان دون مشاركة الناس في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. والإرهاب والتطرف وموجات العنف أوجدت حالة من الخوف وحلقات مفرغة من البغضاء والعنف.

وفي النزاعات المسلحة، مازلنا نرى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي المسؤولة، بالدرجة الأولى، عن حماية حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات على المستوى الوطني. ويتعين على الدول أن تتخذ التدابير المناسبة إذا ما أدى امتناع الدول الأخرى عن الوفاء بالتزاماتها إلى وقوع انتهاكات وفظائع واسعة النطاق. وعلينا جميعا أن نبذل جهداً أكبر، وليس أقله من خلال الاستعراضات الدورية الشاملة لضمان أن تتحمل الدول مسؤولياتها. وهذا يعني أيضا أن علينا أن نكفل عدم تعرض الأشخاص الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة

للتخويف أو المضايقات. يجب أن تتمتع شعوب العالم بحريتها الأساسية للمشاركة مع هذه المنظمة التي أنشئت من أجلها.

والأمين العام وأنا شخصياً على اقتناع بأن حرية الشعوب وقدرتها على التواصل بحرية معنا تكتسي أهمية حيوية لقوة المنظمة وأهميتها. لدينا مسؤولية جماعية لدعم وحماية هذه الحرية والقدرة. ومنظومة الأمم المتحدة، من جانبها، ملتزمة بأن تبذل جهداً أفضل. وقد شرعنا في تنفيذ مبادرة حقوق الإنسان أولاً من خلال خطط عمل لضمان الاستجابة الوقائية للمخاطر الكبيرة المترتبة على انتهاكات حقوق الإنسان.

وكخطوة أولى، كتب الأمين العام مؤخرا لجميع موظفي الأمم المتحدة مجدِّداً التزام منظومة الأمم المتحدة بتحديد المخاطر الناشئة ودعم السلطات الوطنية لاتخاذ التدابير المبكرة الأساسية لدى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. ونلتزم نحن أيضاً بلفت انتباه أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المناسبة عندما تكون السلطات الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في الاستجابة.

وحقوق الإنسان هي أفضل إشارة لدينا للإنذار المبكر بحدوث كوارث أو أزمات. وعندما نقوم بتحليل الصراعات على مدى السنوات الخمسين الماضية، نرى أنها تبدأ في كثير من الأحيان، وحتى في معظم الحالات، بانتهاكات لحقوق الإنسان. فلم لا نتصرف بهمة أكبر في تلك المرحلة بدلا من انتظار أن يأتي الحريق على الدار بالكامل. وفي هذا الصدد، فإن أفكارنا اليوم تتجه على وجه الخصوص إلى ضحايا الفظائع التي تتكشف في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستذكر الجمعية أن نداءنا الملح لتقديم المساعدة الجماعية لدولة تواجه خطر الانهيار يجب أن يظل يتردد بصوت عال في هذا اليوم، يوم الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وإذ نتطلع للمستقبل، علينا أيضا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان أن يؤخذ منظور الحقوق في الاعتبار بينما تنظر الدول الأعضاء في خططها للتنمية ما بعد عام ٢٠١٥. تلك هي المعادلة: لا سلام بدون تنمية، ولا تنمية بدون سلام، ولا سلام أو تنمية بدون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

سيادة القانون وحقوق الإنسان هما نتاج للتنمية ومحرك لها. ومن خلال الاهتمام الوثيق بمؤسسات الحكم وسيادة القانون، يمكننا أن نقطع خطوات كبيرة نحو السلام الدائم والتنمية المستدامة. واحترام حقوق الإنسان يجب أن يكون أسلوب حياتنا، يعززه تعلمنا لحقوق الإنسان والتربية على احترام حقوق الإنسان.

وكما ذكرت في بياني في وقت سابق، فإن حياة نلسون مانديلا تجسد كل ما قيل. وكما قال ”لا أحد يولد وهو يكره الآخر بسبب لون بشرته أو خلفيته أو دينه“، فإذا كنا نتعلم الكراهية، إذن فإننا نستطيع أن نتعلم الحب، لأن الحب أقرب من نقيضه إلى طبيعة قلب الإنسان. تلك الكلمات الحكيمة تذكرنا جميعاً بذكرى نلسون مانديلا.

ختاماً، أود أن أقول إن نجاحنا في هذا المسعى، وهو أساسي لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، يمكن أن يتحقق من خلال التزام الدول الأعضاء، ومن خلال عمل المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان ومواصلة تعزيز منظومة الأمم المتحدة. ونحن في هذا المسعى معاً، ولا يمكن أن ننجح معاً إلا إذا اتحدنا في السعي لتحقيق حياة كريمة للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على بيانه.

لقد توجه السيد جون آش، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، إلى بريتوريا في المهمة العاجلة التي تعرفها الجمعية، ولكنه معنا بروحه، وقد كلفني بأن أدلي ببيان باسمه. وهو ما سأفعله الآن بشعور بالمسؤولية والسرور.

”في مثل هذا اليوم، قبل ٦٥ عاما، اعتمدت الجمعية العامة إحدى أهم الوثائق في تاريخ العالم،

وهو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فلنتوقف لحظة لنتذكر أنه بعد ثلاث سنوات فحسب من تأسيس الأمم المتحدة، اجتمعت بلدان العالم معاً لتؤكد من جديد إيمانها بحقوق الإنسان العالمية كدعامة أساسية للمنظمة وللحضارة الإنسانية ككل.

”وفي عام ١٩٤٨، أصبحت تلك الوثيقة الملهمة والطموحة خريطة طريق للأمم المتحدة الوليدة، وأكدت على أن الحقوق والحريات الأساسية أصيلة لجميع البشر – غير قابلة للتصرف وتنطبق على الجميع بالتساوي وفي كل الأوقات. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد حول إلى واقع ذلك المبدأ الجريء القائل بأن كل البشر يولدون أحراراً ويتساوون في الكرامة والحقوق، مهما كانت الظروف.

”ولا يمكن أن نغالي بشأن الآثار البعيدة المدى لهذه الوثيقة. وقد وصفتها موسوعة غينيس للأرقام القياسية بانها ”الوثيقة الأكثر ترجمة على مستوى العالم“. وحتى اليوم، فقد ترجمت إلى ٤١٦ لغة ولهجة، وتخطت الحدود وصمدت في وجه الزمن، وتبقى شاهداً مشرقاً على الأمل والرؤية والشجاعة التي تحلى بها أولئك الذين عملوا بلا كلل على صياغتها واعتمادها لاحقاً. والأهم من ذلك، أنها مافتئت توجه آمال وأحلام الملايين في جميع أنحاء العالم.

”إن صياغة هذا الإعلان العالمي تمثل لحظة فخر للبشرية ومؤشراً على أسمى وأنبل تطلعاتنا. وبعد أكثر من ستة عقود من ذلك، يمكننا أن نحتفل بالمدى الذي أثرت به، ولا تزال، على القوانين والقواعد والمعايير الدولية والوطنية. إن هذه الوثيقة قد وضعت الأساس لطائفة من القوانين الدولية لحقوق الإنسان، التي تحدد تجربتنا الإنسانية المشتركة وما زالت مستمرة في التطور والتوسع اليوم. ومنذ اعتماد الإعلان العالمي، شهدنا تطوير نظام شامل وملزم قانوناً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

”وهذه المنظومة وغيرها من صكوك ومؤسسات وآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية تعمل جميعا في إطار المبادئ الأساسية المتمثلة في العالمية والاعتماد المتبادل وعدم القابلية للتجزئة والمساواة وعدم التمييز، على نحو ما بينه أولا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولكن علينا ألا ننسى أن القوة الفعلية لوثيقة كهذه تكمن في تنفيذها وينبغي أن نحيط علما بأنه عندما يجري تشويه الإعلان أو عندما لا يتم التمسك بمبادئه وتنفيذها، فإن ذلك ينتقص منا جميعا، نحن الذين نشكل جمعية الأمم هذه.

”وهناك انتهاكات مستمرة ومتفشية للمبادئ الواردة في الإعلان. ففي أحيان كثيرة جدا، لا نتمسك ولا نتقيد، بصفتنا ممثلين للشعوب، بالقوانين والقواعد والمعايير التي التزمنا بها. ونحن لا نزال نواجه تحديات في جهودنا لمعالجة المبادئ الأساسية الواردة في الإعلان وتنفيذها على نحو فعال. وفي جميع أنحاء العالم، نرى أن الفقراء والضعفاء والسكان المهمشين والأقليات يتعرضون للتمييز بصورة مستمرة على أساس العرق والنوع الجنساني واللغة والديانة والمركز الاجتماعي – الاقتصادي.

”وبعد ٦٥ عاما من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال عدد كبير جدا من البشر محرومين من الحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم يحافظ على صحتهم ورفاههم. ويعاني عدد كبير جدا من الاضطهاد ولا تتاح لهم فرص متساوية للجوء إلى القانون وللاعتراف بهم أمام القانون. ولا يزال عدد كبير جدا من النساء والأطفال يسقطون ضحايا للاتجار بالبشر وأشكال الرق المعاصرة ويُحرمون من حقوقهم

الأساسية في الحرية والأمن والكرامة. وتحدث هذه الانتهاكات وغيرها في أحيان كثيرة جدا، ونحن في جمعية الأمم علينا التزام، بل إن من واجبنا، أن نتصدى لها وأن نتخذ إجراءات. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي أو نغض الطرف عندما نرى القمع والتمييز. وهذا هو جوهر معنى أن نكون جزءا من أسرة بشرية واحدة كبيرة. ولا يمكننا أن نخفل في مواجهة الظلم. وعوضا عن ذلك، يتعين علينا أن نثابر وأن نتغلب عليه.

”في عام ١٩٩٣، اجتمعت الوفود في فيينا، بالنمسا، في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان واعتمدت إعلان وبرنامج عمل فيينا بتوافق الآراء. وكان الإعلان قرارا جماعيا بتجديد وتعزيز التزام المجتمع الدولي بتدعيم وحماية حقوق الإنسان. وتمثلت إحدى التوصيات الملموسة للمؤتمر في إنشاء ولاية لمفوض سام لحقوق الإنسان، وبالتالي تعزيز ومواءمة قدرات الأمم المتحدة في مجال رصد حقوق الإنسان.

”وبينما نحتفل بموضوع هذا العام، ”عشرون عاما من العمل من أجل حقوقكم“، أود أن أهنئ وأن أعرب عن تقديري للسيدة نافانيثيم بيلاي وللمفوضين السامين السابقين والعاملين في مكاتبهم لتفانيهم والتزامهم في التصدي للتحديات التي تواجه حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم؛ وكفالة تعميم حقوق الإنسان وتداعمها في جميع برامج الأمم المتحدة؛ وإقامة شراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني.

”كما أثني على مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لأنها توفر محفلا لأصوات الضحايا والناجين من التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من التحدي المتمثل في القيود المستمرة على الموارد المالية والبشرية، تواصل المفوضية العمل بطريقة فعالة ويمكن الركون إليها.

”وخلال فترة الـ ٦٥ عاما التي مرت على التوقيع على الإعلان، شهد العالم العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين توفي بعضهم ولا يزال البعض الآخر معنا. وجسد هؤلاء الرموز، بالمثل الذي ضربوه، مبادئ الإعلان وسعوا إلى كفالة حريات شعوب العالم وكرامتها.

”ومن هذا المنطلق، فلنعترف بإرث وعمل الرئيس الراحل نيلسون مانديلا، المعروف ملاطفة باسم ماديبا. فقد كرس حياته للنهوض بحقوق الإنسان والكرامة والحرية. وبينما نحزن لفقده، لا يسعنا إلا أن نتعلم منه باعتباره قدوة. وفي عام ١٩٨٨، حصل نيلسون مانديلا، جنبا إلى جنب مع زوجته السابقة ويني مانديلا، على نفس جائزة حقوق الإنسان التي يتم منحها اليوم.

”وقد علمنا مانديلا أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية إلا إذا كان بوسع جميع البشر التمتع بحقوق الإنسان والديمقراطية والكرامة والحرية على قدم المساواة. واليوم، فإننا نحيي جميع الذين عملوا والذين ضحوا بأنفسهم من أجل هذه المثل العليا.

”ونحن نجتمع لنحتفي بفضيلة الشجاعة لأننا نجد في أعقاب كل انتهاك لحقوق الإنسان مدافعا عن حقوق الإنسان يعمل دون كلل من أجل تحقيق العدالة والكرامة واحترام الآداب والأصول. وقد قدم جميع الفائزين بجائزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان لعام ٢٠١٣ إسهامات متميزة لتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية والحق في التنمية في بلدانهم. وساعدوا على تحديد المجالات التي تدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فيها.

وهم يكفلون إسماع أصوات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ويكافحون الإفلات من العقاب.

”والجهود التي يبذلها هؤلاء الأفراد والمؤسسات ليس لها تأثير مباشر على الحالات قيد النظر فحسب، ولكنهم يمثلون بطريقة غير مباشرة أصواتا للضمير الاجتماعي. وهم يلهموننا ويضربون لنا المثل؛ وهم يحذرون منتهكي حقوق الإنسان من أن انتهاكاتهم لا يمكن التسامح إزائها أو التغاضي عنها.

”ونحن نثني على الفائزين في هذا العام – وعلى شجاعتهم الشخصية وإسهاماتهم الجماعية في تحسين أسرتنا البشرية. وإنه لشرف عظيم لي أن أكرمهم على تفانيهم في سبيل ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وبالقيام بذلك، فإنني أشكرهم على خدمتهم للإنسانية“.

وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٢٢/٦٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس حقوق الإنسان، السيد ريميجيوش أكيليس هنتشل.

السيد هنزل (بولندا)، رئيس مجلس حقوق الإنسان (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، بالنيابة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الإشادة برجل رائع وأحد أكبر المدافعين عن قضايا حقوق الإنسان، ألا وهو السيد نيلسون مانديلا، الذي وافته المنية قبل بضعة أيام. لقد كانت حياته شهادة حقيقية بما يمكن تحقيقه من خلال قوة الشخصية، والتصميم والإيمان المطلق والالتزام الشخصي تجاه الآخرين وتجاه الأمة، التي كانت في حالته جنوب أفريقيا. لقد كرس نيلسون مانديلا كل حياته تقريبا لنقل رسالة الحرية والديمقراطية والمساواة والانسجام العرقي والكرامة الإنسانية للعالم أجمع. دعونا نستلهم من إنجازاته العظيمة، التي تتلخص في أحد أقواله الكثيرة الشهيرة:

”ما يهم في الحياة ليس مجرد واقع أننا عشنا، ولكن الأثر الذى أحدثناه في حياة الآخرين هو الذي سيحدد أهمية الحياة التي عشناها“.

إنه لشرف لي، بصفتي رئيسا لمجلس حقوق الإنسان، المشاركة في احتفالات اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يخلد الذكرى السنوية الخامسة والستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولأنه يصادف الذكرى السنوية العشرين لإعلان فيينا وبرنامج العمل وإنشاء مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يكتسي احتفال هذا العام أهمية خاصة. وتشكل هاتان الوثيقتان الحاسمتان المتعلقتان بحقوق الإنسان معلما بارزا فيالكفاح المتواصل من أجل الإعمال الكامل لحقوق الإنسان وتحقيق الحريات الأساسية للجميع، وينبغي أن توجها جهودنا من أجل المضي قدما بقضية حقوق الإنسان في العالم. لقد جرى قطع طريق طويلة، لا تخلو من مصاعب وعقبات كأداء، منذ اعتماد الجمعية العامة للإعلان العالمي. ويجب ألا ندخر جهدا في ضمان ألا يظل الإعلان ومجمل القانون الدولي لحقوق الإنسان المستلهم منها، حبرا على ورق.

إن الإنجازات التي حققت حتى الآن في مجال حقوق الإنسان لم تكن لتتحقق لولا الجهود الدؤوبة التي بذلها جميع نشطاء حقوق الإنسان الشجعان، ومعظمهم غير معروف، الذين كانت لديهم الجرأة على إسماع أصواتهم للتنديد بالانتهاكات وحالات الظلم والذين عملوا في مجتمعاتهم المحلية من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان. لذلك السبب، عندما ننظر إلى المستقبل، يتعين أن تتمثل إحدى أولوياتنا في الحفاظ على مجال آمن للمشاركة الفعالة للمجتمع المدني على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك عند التعاون مع آليات حقوق الإنسان مثل مجلس حقوق الإنسان.

تقر الجمعية العامة اليوم بأهمية العديد من الأشخاص والمنظمات العاملة في العالم كل يوم من أجل ضمان تعزيز

حقوقنا وحمايتها. في ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الفائزين بجائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٣، الحاضرين معنا هنا اليوم. كما سبق أن ذكرت، حصل مانديلا نفسه على الجائزة في عام ١٩٨٨.

إننا نعيش في عالم سريع التغير، لا يزال يواجه أزمة معقدة ومتعددة الأوجه. وقد كان لذلك أثر كبير على حقوق الإنسان في كل مكان بدون استثناء، مما يؤثر على الحياة اليومية للملايين من الأشخاص، وخاصة الأكثر ضعفا. إذا رغب المجتمع الدولي في إيجاد حلول مستدامة وذات مصداقية لتلك المشاكل، يجب أن يضع البشر في صلب اهتمامه. في الواقع، لقد أظهرت لنا الأحداث خلال السنوات الأخيرة أننا لن نكون قادرين على التمتع بالتنمية والأمن الحقيقيين من دون تمتع مماثل بحقوق الإنسان.

وأود أن أختتم بياني باقتباس الكلمات الحكيمة لنلسون مانديلا مرة أخرى ”بعد صعود تلة كبيرة، يكتشف المرء أن ثمة العديد من التلال الأخرى التي يتعين عليه صعودها“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على بيانه.

وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٢٢/٦٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان من المقرر أن تدلي نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ببيان خلال هذه الجلسة التذكارية، ولكن، ونظرا لمشاركتها في حفل تأبين فخامة السيد نيلسون مانديلا، فإنها لم تتمكن من الحضور معنا اليوم هنا.

وفي ضوء غياب السيدة بيلاي، أود الآن أن أستشير الأعضاء بشأن إعطاء الكلمة للسيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان. إذا لم يكن ثمة اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، دون أن يشكّل ذلك سابقة، في دعوة السيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، إلى إلقاء بيان خلال هذه الجلسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار الذي اتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيد سيمونوفيتش.

السيد سيمونوفيتش (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان) (تكلم بالإنكليزية): تطلعت السيدة نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بشغف إلى هذه الجلسة الخاصة للجمعية العامة، وكانت بالطبع، تعتزم الحضور معنا هنا اليوم. لكن كان عليها أن تكون مع مانديلا للمرة الأخيرة. لقد حصل مانديلا نفسه في عام ١٩٨٨ على نفس جائزة حقوق الإنسان التي نمنحها اليوم، قبل ٢٥ عاما بالضبط.

تدعونا الاحتفالات بالذكريات السنوية، للتفكير بشأن ما حققناه ولكن أيضا بشأن ما فشلنا في تحقيقه، والذي لا يزال علينا تحقيقه. لدينا خلال هذا العام، الكثير من الأمور التي يتعين علينا التفكير فيها. اعتمد قبل عشرين عاما، إعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي قام على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أجل تبني رؤية جريئة بخصوص كيفية تعزيز وحماية حقوق الإنسان. لقد مر على تأسيس المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٢٠ عاما أيضا، وهي تواجه مطالب جديدة وموسعة، حيث أصبحت حقوق الإنسان أكثر محورية من أي وقت مضى فيما يخص الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

لا يمكن أن يكون ثمة شك في أن منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أقوى بكثير مما كانت عليه في عام ١٩٩٣. وثمة المزيد من معاهدات وبروتوكولات حقوق الإنسان التي صدق عليها عدد متزايد من الدول، وثمة المزيد من الولايات المتعلقة بالإجراءات الخاصة. ويحوز مجلس حقوق الإنسان المزيد من القوة والسمعة الحسنة، مع دخول

الاستعراض الدوري الشامل دورته الثانية. لقد توسع نظام العدالة الدولية، وبطبيعة الحال، فإن المجتمع المدني أقوى وأكثر فعالية. ولكن إذا نظرنا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي كتب في وقت كانت لا تزال فيه أهوال حربين عالميتين ماثلة في الأذهان، ولكن أيضا في وقت كان فيه التصميم على إقامة عالم أفضل للجميع أكبر من أي وقت مضى، يمكننا أن نلاحظ أن ذلك الطموح لا يزال وعدا لم يحقق بالنسبة للعديد من الأشخاص في العالم بأسره.

وما تزال الأزمات الراهنة، بما في ذلك تشريد الأشخاص والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أثناء الصراعات، تشكّل تحديا للمجتمع الدولي ولالتزامه بالدفاع عن حقوق الإنسان. ولا تزال المرأة تعاني من التمييز والعنف، في حين يستمر التعامل مع المهاجرين بوصفهم مواطنين من الدرجة الثانية. وفيما يبدو فإن السلطات تتجاهل حقيقة أن لهم نفس الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص الآخرين. وقد كان هناك أمل في العقد الذي أعقب اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في أنه يمكن قهر العنصرية وكره الأجانب، بل وكانتا تنهزمان، لكن هناك اليوم افتقار واضح للقيادة اللازمة للتصدي لشتى أشكال الدعاية العنصرية وكره الأجانب وغيرهما من أشكال التمييز التي تؤدي إلى حرمان طوائف الأقليات من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية، بل وإلى ممارسة العنف بحقها.

ولا يزال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هاما الآن بقدر ما كان عليه يوم اعتماده. غير أن من صاغوا مشروعه لن يمكنهم تصور ما آل إليه العالم اليوم. ولا يسع ذلك أيضا من حضر منا مؤتمر فيينا لعام ١٩٩٣. ويأتي تغير المناخ وانتشار الحركات الإرهابية على الصعيدين العالمي والإقليمي بين التحديات المعقدة الناشئة. وما تزال التكنولوجيا تواصل تغيير حياتنا، في حين تزداد الخطوط الفاصلة بين المجالين العام والخاص غموضا وضبابية. ويجب علينا التصدي لمهمة حماية حقوق الإنسان في عصر التكنولوجيا الرقمية على وجه الاستعجال.

لقد بينت الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الاضطرابات غير المتوقعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والأزمة المالية العالمية، أن تحقيق النمو الاقتصادي – دون اتخاذ التدابير الكافية بهدف تعزيز التنمية التشاركية الشاملة للجميع – لن يكون مستداما. وقد بدا الترابط الوثيق بين حقوق الإنسان والتنمية وتحقيق السلام والأمن – وهي الركائز الأساسية الثلاث للأمم المتحدة – واضحا بما لا يدع مجالا للشك الآن. وتشير زيادة العولمة الاقتصادية إلى ضرورة أن يضطلع قطاع الأعمال التجارية وغيره من قطاعات المجتمع المدني – وليس الدول فحسب – بمسؤولياتها والتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية.

ويجسد الفائزون بجائزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان في عام ٢٠١٣ العديد من التحديات التي نواجهها في مجال حقوق الإنسان: الدفاع عن حقوق النساء والفتيات في التعليم، والكفاح من أجل الحق في المساواة بين الجنسين، وتنظيم الحملات دفاعا عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإنهاء أشكال الرق المعاصر، وضمان احترام حقوق الإنسان من خلال تفسير وتنفيذ التزامات الدول بموجب القانون الدولي.

لقد أوضحت من قبل كيف أن مؤسسات الأمم المتحدة المختصة بحقوق الإنسان قد أصبحت أقوى الآن مما كانت عليه في عام ١٩٩٣. غير أن تلك المؤسسات ليست كافية بحد ذاتها. وإن كنا نريد إحداث تغيير حقيقي في حياة الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم، فإن من الضروري أن تسهم سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، في القضية المشتركة المتمثلة في تحسين حقوق الإنسان للجميع على نطاق العالم كافة، وفقا لميثاق الأمم

المتحدة. وقد بيّن نائب رئيس الجمعية العامة الأهمية البالغة لحقوق الإنسان وسيادة القانون بالنسبة لتعزيز توافق الآراء والتشجيع على اتخاذ إجراءات ملموسة في إطار المجتمع العالمي بشأن الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ونائب الأمين العام على الجهود التي يبذلانها في خطة عمل ''الحقوق أولا'' التي تعطي أولوية قصوى لاعتبارات حقوق الإنسان في الاستجابة للأزمات الناشئة والتصدي لها. وقد باتت الرسالة واضحة: لن يتكرر مطلقا عدم تسجيل المؤشرات على أوضاع حقوق الإنسان في الأزمات المقبلة، أو ألا يتم الإبلاغ عنها. ولن نمتنع مرة أخرى أبدا عن إبلاغ الدول الأعضاء، بما في ذلك مجلس الأمن، بما يتعين عليهم معرفته، وليس بما يرغبون في معرفته. وتضفي هذه الالتزامات طابعا خاصا على احتفالنا بيوم حقوق الإنسان. ولكن علينا أن ندرك أنه لن يُحكم علينا بما نقوله، وإنما بما نفعله عمليا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، على بيانه.

تبدأ الجمعية الآن الاحتفال بمنح جائزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان لعام ٢٠١٣. وفقا لقرار الجمعية العامة 2217A (د-٢١) الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، تمنح ست جوائز هذا العام لأفراد ومنظمة واحدة، نظرا لإسهاماتهم المتميزة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وأود أن أقدم عرضا موجزا عن الفائزين.

السيد بيرم داه عبيد، هو إبن لرقيق محررين وينشط في حملة للدعوة إلى القضاء على الرق. وقد أسس في عام ٢٠٠٨ المبادرة من أجل عودة حركة إلغاء الرق، وهي منظمة غير حكومية. وتسعى منظمته إلى توجيه الاهتمام إلى تلك المسألة، فضلا عن المساعدة في رفع دعاوى محددة أمام المحاكم القانونية.

السيدة هيلمنيتا أبوك، وهي ناشطة من أجل حقوق المعوقين منذ أكثر من ٣٠ عاما على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء. وهي المديرة المؤسسة للمنظمة غير الحكومية: مؤسسة صغار كوسوفو، وتعمل منسقة لحملة توعية معنية بفرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة في كوسوفو. وإلى جانب عملها على مدى سنوات عديدة في مجال حقوق الأشخاص الذين يعانون من الضمور العضلي، والأشخاص الذين يعانون من تقييد النمو بشكل غير متناسب ولا يزيد على طول ٤,١ قدم، وهي فنانة أيضا وتعمل من أجل تعزيز الثقافة الأصيلة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال أعمالها الفنية. وعلاوة على ذلك، فإن السيدة أبوك كانت عضوا في اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم.

وما فتئت السيدة ليسا كوبينن صوتا معبرا عن الحقوق الإنسانية للأشخاص الصم منذ عام ١٩٧٠. وكانت فعالة في ضمان إدراج إشارات إلى لغة الإشارة وثقافة الصم وهوية الأشخاص الصم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦.

لقد اضطلعت السيدة كوبينين بدور كبير في نشر وتطوير نموذج التعليم الثنائي اللغة المخصص للصم في بلدان الشمال الأوروبي في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي ساعد على ضمان حصول الأطفال الصم على فرص تعليم أفضل.

وكانت السيدة خديجة رياضي في طليعة العديد من قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، والحق في تقرير المصير وحرية التعبير بصرف النظر عن الميول الجنسية للأشخاص. وقد ظلت السيدة رياضي ناشطة في مجال حقوق الإنسان منذ عام ١٩٨٣عند انضمامها إلى الرابطة المغربية لحقوق الإنسان. ويذكر أيضا أنها كانت الرئيسة السابقة للرابطة المغربية لحقوق الإنسان.

وتشكل السيدة ملالا يوسفزاي رمزا لحقوق الفتيات في جميع أنحاء العالم. ففي البدء كانت معروفة جيدا بدعوتها الصريحة إلى التعليم وحقوق المرأة، متحدثة علنا عن أهمية حق الفتيات في التعليم وتمكين المرأة، فضلا عن تناول الروابط بين هذين الأمرين. وعقب نجاتها من محاولة الاغتيال التي تعرضت لها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بهدف الانتقام من نشاطها ودعوتها، أثبتت ملالا شجاعة والتزاما بمواصلة الدعوة إلى كفالة حقوق الفتيات والنساء.

ومن جانبها محكمة العدل العليا المكسيكية فإنها توفر الحماية القانونية للحقوق الدستورية للمواطنين والمقيمين في المكسيك معا. وقد أحرزت المحكمة العليا الوطنية تقدما كبيرا في تعزيز حقوق الإنسان من خلال تفسير وإنفاذ دستور المكسيك، فضلا عن تنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وأشرع الآن في تسليم الجوائز. وأرجو من الوفود أن تتكرم بتأجيل التصفيق إلى حين تسليم الجائزة الأخيرة.

وأدعو إلى المنصة الآن أول متلقي الجوائز، السيد بيرم داه عبيد، لاستلام الجائزة.

اصطُحب السيد بيرم داه عبيد إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الأمم المتحدة أقدم لك هذه الجائزة اعترافا بإسهامك المتميز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

أدعو إلى المنصة الآن المتلقية الثانية للجائزة، السيدة هيلمنجيتا أبوك، لاستلام جائزتها.

اصطُحبت السيدة هيلمنجيتا أبوك إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الأمم المتحدة، أقدم لك هذه الجائزة اعترافا بإسهامك المتميز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

أدعو إلى المنصة الآن المتلقية الثالثة للجائزة، السيدة ليسا كوبينين، لاستلام الجائزة.

اصطُحبت السيدة ليسا كوبينين إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الأمم المتحدة، أقدم لك هذه الجائزة اعترافا بإسهامك المتميز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

أدعو إلى المنصة الآن المتلقية الرابعة للجائزة، السيدة خديجة الرياضي، لاستلام الجائزة.

اصطُحبت السيدة خديجة الرياضي إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية) باسم الأمم المتحدة، أقدم لك هذه الجائزة اعترافا بإسهامك المتميز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

أدعو إلى المنصة الآن المتلقية الخامسة للجائزة، السيدة ملالا يوسفزاي – التي لم تتمكن من المشاركة اليوم – لاستلام الجائزة.

اصطُحبت ممثلة السيدة ملالا يوسفزاي إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الأمم المتحدة، أقدم هذه الجائزة إلى السيدة يوسفزاي اعترافا بإسهامها المتميز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

أدعو إلى المنصة الآن المستلم السادس للجائزة، رئيس القضاة، السيد خوان ن. سيلفا ميث، لاستلام الجائزة بالنيابة عن محكمة العدل العليا المكسيكية.

اصطُحب السيد خوان ن. سيلفا ميث إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية) باسم الأمم المتحدة، أقدم لكم هذه الجائزة اعترافا بإسهامك المتميز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وكما قلت قبل تقديم الجوائز، فسيكون هناك تصفيق ختامي عقب تسليم الجوائز لكي نشكر الفائزين مرة أخرى.

وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلي المجموعات الإقليمية الذين سيدلون ببيانات تتعلق بالاحتفال اليوم.

السيد تانغارا (غامبيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم ٥٤ عضوا في مجموعة الدول الأفريقية. وإذ نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الخامسة والستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن هذه الجلسة الهامة تتيح لنا فرصة للتفكير في الإرث الذي خلّفه الإعلان العالمي للبشرية. تود المجموعة الأفريقية أن تكرر التزامها القوي بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد العالمي. وإن التزام أفريقيا تؤكده الإنجازات التي حققها الاتحاد الأفريقي في ميدان حقوق الإنسان، من قبيل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي اعتمد في عام ١٩٨١، وإنشاء اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، واعتماد البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي في عام ١٩٩٨، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، المعنية باستعراض التقدم المحرز في الدول الأفريقية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان. ولا يمكن إنكار الإنجازات التي انبثقت عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لقد أكد الإعلان القيم العالمية التي يتقاسمها الجميع، ووضع المعايير الأساسية في ميادين حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعديد من الصكوك الإقليمية والدولية.

وتكرر المجموعة الأفريقية تأكيد اقتناعها بالطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان، فضلا عن عدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتشابكها. وتعيد المجموعة التأكيد على ضرورة تعامل المجتمع الدولي مع حقوق الإنسان على الصعيد العالمي بطريقة تتوخى الإنصاف والتكافؤ على قدم المساواة وبذات القدر من التركيز. والمجموعة الأفريقية مقتنعة بأن القيم المكرسة في الإعلان تدعو إلى اتخاذ إجراءات أخلاقية وقانونية وسياسية تهدف إلى تحقيق الحرية والمساواة والكرامة لجميع البشر. وتود المجموعة الأفريقية أن تؤكد على أهمية التسامح واحترام التنوع الثقافي، وأنهما يساعدان على تيسير تمتع الجميع بحقوق الإنسان. وتعارض المجموعة الأفريقية جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقدات. وتدين المجموعة جميع أعمال العنف التي يدعي مرتكبوها – زيفا – أنهم يأتونها باسم الدين. وتكرر المجموعة مجددا أنه لا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

وينبغي بوجه عام تعزيز الحوار بين الأديان وثقافة السلام بطريقة من شأنها تعزيز الوحدة بين جميع الشعوب والبشر، مع إيلاء الاحترام الواجب لجميع الثقافات والأديان. ومع ذلك، يساور المجموعة القلق إزاء الاتجاه المتزايد نحو إنشاء حقوق ومفاهيم وفئات ومعايير جديدة غير معترف بها في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أو متفق عليها على الصعيد العالمي من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعليه، تحث المجموعة على الاحترام التام للسيادة الوطنية والقيم الثقافية، ولقدرة جميع المجتمعات على اختيار ما هو مقبول بالنسبة لها بشكل ديمقراطي. وتعيد المجموعة الأفريقية التأكيد على أن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان أمر أساسي للتحقيق الكامل لمقاصد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وينبغي في ذلك السياق، السعي إلى إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان من خلال التعاون والحوار والاحترام المتبادل. وينبغي أن يُحظر استغلال حقوق الإنسان أداة لتحقيق أغراض سياسية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك الكثير جدا من النساء والرجال المحرومين من حقوقهم الأساسية. وما تزال العديد من الظواهر – من قبيل الاستعمار الجديد والفقر والجوع والتخلف والتهميش والتمييز والعنصرية والتعصب الديني – سائدة. وينبغي التصدي لجميع تلك المسائل من أجل كفالة الكرامة والعدل للجميع. وينبغي عدم إغفال مصير

الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي والاستعمار والهيمنة الأجنبية. فما يزال حق تلك الشعوب في تقرير المصير وممارسة ذلك الحق أمرا سليما وضروريا. وتعرب المجموعة الأفريقية أيضا عن الالتزام التام بمبادئ السيادة والسلامة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وتولي المجموعة الأفريقية أهمية كبيرة لكفالة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وتدعو إلى أن تُعامل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية على قدم المساواة. وإن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مبادرة أساسية لتحقيق ذلك الغرض، إذ أنها تهدف إلى تعزيز وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعوب الأفريقية. وفي ذلك الصدد، يلزم الاعتراف بأن الحق في التنمية جزء أساسي لا يتجزأ من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن الحق في التنمية حق غير قابل للتصرف، وينبغي أن ينتفع به الأفراد والبلدان كافة.

وفي ذلك الصدد، تشدد المجموعة الأفريقية على ضرورة التصدي للفقر المدقع في جميع أنحاء العالم على وجه الاستعجال. وترى المجموعة الأفريقية أنه ليس بوسع المجتمع الدولي أن يواصل التباهي بالنجاح الذي حققه في تعزيز الكرامة الإنسانية، في حين لا يزال الملايين من أبناء جلدتنا يكافحون الفقر المدقع. ولا يمكن أن يواصل المجتمع الدولي التشدق بالنجاح في النهوض بالتقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة وإفساح مجال أرحب للحريات في حين يستمر كفاح الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من قبيل الأغذية ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية والمأوى والرعاية الصحية الأساسية، وغيرها من الضروريات. وعليه، فإن من المهم للغاية أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده من أجل النهوض بالحق في التنمية بوصفه عملية تؤدي إلى تحقيق الإمكانات البشرية بصورة فعالة. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من قبيل الحق في الحياة، والحق في الغذاء، والحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية. وينبغي تعزيز التعاون الدولي في ذلك الصدد.

توحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن تبذل البلدان المتقدمة النمو مزيدا من الجهد من أجل الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية ونقل التكنولوجيا والتخفيف من عبء الديون وإتاحة الوصول إلى الأسواق، بغية تهيئة الظروف المؤاتية للتعزيز الفعال لعالمية إعمال الحق في التنمية. وعلاوة على ذلك، توصي المجموعة الأفريقية بإدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية كأولوية قصوى في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتود المجموعة الأفريقية أن تعرب مرة أخرى عن أهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان لعام ٢٠٠١ ومتابعتهما. وعلاوة على ذلك، تشعر المجموعة بالقلق إزاء الزيادة في ممارسات التمييز العنصري، بما في ذلك التحديات التي يواجهها المهاجرون من الرجال والنساء والأطفال. وقد أصبحت التدابير السياسية المتخذة من أجل الاستبعاد أدوات يستخدمها الزعماء السياسيون والأحزاب السياسية. وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة الهجرة الآمنة والشرعية من أجل تفادي المآسي، من قبيل مأساة القارب الأخيرة قبالة سواحل جزيرة لامبدوسا الصقلية. وينبغي للحكومات أن تمتنع عن وضع طرائق جديدة للاستبعاد. وتولي المجموعة الأفريقية أهمية كبيرة لمجلس حقوق الإنسان وللقيمة المضافة التي يحققها. ونولي أيضا أهمية كبيرة للاستعراض الدوري الشامل، ونؤكد على الدور المحوري الذي ينبغي أن تضطلع به تلك الآلية فيما يتعلق بتعزيز الحوار البنّاء والتعاون بين الدول الأعضاء، فضلا عن دورها في إعمال جميع حقوق الإنسان للجميع. وقد أثبتت تلك الآلية أهمية

دورها من خلال التزام جميع الدول بعملية الاستعراض، علاوة على قبول العديد من التوصيات المقدمة خلال تلك الممارسة.

والتثقيف في مجال حقوق الإنسان يمثل إسهاما أساسيا في منع انتهاكات حقوق الإنسان على المدى الطويل. وهو يمثل استثمارا هاما في السعي إلى إقامة مجتمع يسوده العدل، تحظى فيه حقوق الإنسان لجميع الأشخاص بالتقدير والاحترام. ويعزز التثقيف في مجال حقوق الإنسان القيم والمواقف التي تشجع جميع الأفراد على الدفاع عن حقوقهم وحقوق الآخرين. وهو يؤدي إلى فهم المسؤولية المشتركة للجميع عن جعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة في كل مجتمع. وفي هذا السياق، تود المجموعة الأفريقية أن تعرب عن تأييدها لجميع المبادرات الرامية إلى كفالة التثقيف والتعلم في مجال حقوق الإنسان، وتتطلع إلى الإسهام في وضع خطة عمل المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي أنشأته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بناء قدرات البلدان النامية في مجال حقوق الإنسان – والذي يتم القيام به بناء على طلبها، ينبغي أن يحظى باهتمام خاص.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام المجموعة الأفريقية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ما زال يمثل المعيار المشترك للإنجاز لجميع الشعوب. وسنواصل دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في أنحاء العالم قاطبة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي رئيس مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، يؤسفني بشدة أن أبلغ الجمعية بأن الرئيس لن يتمكن من الإدلاء ببيان بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ في هذا الحدث التاريخي بسبب عدم وجود توافق في الآراء في المجموعة على الإدلاء ببيان مشترك كهذا.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية. تتيح لنا مناسبات من قبيل المناسبة الحالية تقييم التطورات الرئيسية التي حدثت مؤخرا في مجال حقوق الإنسان، والأهم من ذلك، أنها تسمح لنا بالتطلع إلى ما يمكن تحقيقه في المستقبل.

وإذ نتذكر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا في عام ١٩٩٣، والذي شهد وللمرة الأولى مستوى غير مسبوق من المشاركة من قبل الأوساط الدولية المعنية بحقوق الإنسان، يمكننا أن نقر بالنتائج الملموسة والعملية جدا التي تم إدارجها في الإعلان وبرنامج العمل التاريخيين الصادرين عنه. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة عناصر من بينها على وجه الخصوص.

أولا، أود أن أشدد على التأكيد من جديد على الطابع العالمي لحقوق الإنسان – فكرة حقوق الإنسان للجميع. فكل فرد، رجلا كان امرأة، له الحق في التمتع الكامل بحقوقه دون تمييز. والدول ملزمة بأن تعزز احترام ومراعاة وحماية حقوق الإنسان على نطاق عالمي.

ثانيا، أود أن أشدد على أن جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، على نحو ما توخاه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالفعل. وفي ضوء التآكل الخطير للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب الانهيار المالي العالمي الشديد وما أعقبه من اضطرابات اجتماعية واقتصادية، نثني على المبدأ الموحد لحقوق الإنسان اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ثالثا، لقد حول إعلان وبرنامج عمل فيينا أيضا مركز حقوق الإنسان السابق إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبعد ٢٠ عاما، تطورت المفوضية بدرجة كبيرة، بالنظر إلى أنها تعمل يوميا من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، فقد أُنشئت بعض الأطر المعيارية الجديدة الهامة جدا من أجل تحسين حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والطفل والشعوب الأصلية. وبالنيابة عن مجموعتي،

أود أيضا أن أشيد بالدور الذي تضطلع به الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وأخيرا وليس أخرا، أود أن أهنئ جميع الفائزين بجائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٣. ونشكرهم على ما بذلوه من عمل وعلى جهودهم الدؤوبة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

السيد غودارد (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أود مرة أخرى أن أعرب عن التهاني للستة الحائزين على جوائز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٣. والاحتفال بيوم حقوق الإنسان لهذا العام يتسم بتزامن ثلاث لحظات فاصلة في تاريخ حقوق الإنسان.

الذكرى السنوية الخامسة والستون لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية العشرون لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا ولإنشاء مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما أنه يأتي متزامنا مع منح الجائزة المرموقة لحقوق الإنسان التي تمنحها الأمم المتحدة مرة كل خمس سنوات. وقد كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تمت صياغته واعتماده في عام ١٩٤٨، وثيقة تاريخية، استلهمت المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، حيث أعادت شعوب الأمم المتحدة من خلاله تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمته وبالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

والمبدأ الأساسي القائل بأن جميع البشر يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة ويتمتعون بحقوق متساوية غير قابلة للتصرف وبالحريات الأساسية كان مصدر الإلهام للإعلان ورسخه باعتباره معيارا مشتركا للإنجاز لشعوب جميع الدول. والإعلان هام اليوم بنفس قدر أهميته حينما تم إصداره قبل ٦٥ عاما. والاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها وحمايتها وتعزيزها يمثل أولوية الآن بنفس مقدار أولويته في أي مرحلة أخرى من مراحل التاريخ الإنساني.

وخلال السنوات التي انقضت منذ اعتماد الجمعية العامة للإعلان، تم إنجاز الكثير. فقد أصبحت حقوق الإنسان محورية في النقاش بشأن السلام والأمن والتنمية على جميع المستويات. واتسع نطاق النظام الدولي لحقوق الإنسان ليشمل شبكة واسعة من الصكوك على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتي ترتكز على الأساس المتمثل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والفئات التي تحتاج إلى حماية خاصة، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين، قد أصبحت الآن محور تركيز صكوك خاصة متعلقة بحقوق الإنسان. وأُنشئت هيئات لرصد وتقييم وفاء الدول بالالتزامات التي تعهدت بها في مجال حقوق الإنسان، وتحظى منظومة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات بالاعتراف بوصفها أحد أكبر النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة.

ويسهم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه، مسترشدا بمبادئ الحياد والشمول والحوار البناء، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفي التمتع بها.

لا يجري في كثير من الأحيان تحويل التزامات الدول إلى تمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية على أرض الواقع. وغالبا يجري تهميش الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية ومستوى معيشي لائق، في خضم السعي لتحقيق التقدم والنمو الاقتصاديين. وتستمر حالات الظلم في كثير من الأحيان كأمر روتيني. وتعد حقوق الإنسان والحريات الأساسية أول ضحايا الحروب والنزاعات المسلحة. وباعادة صياغة العبارات الواردة في الإعلان، فإن استمرار تجاهل حقوق الإنسان وازدرائها قد أفضيا إلى أعمال أثارت همجيتها الضمير الإنساني.

أود أن أسلط الضوء على مبادرتين قدمتهما مؤخرا دول أعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، خلال الدورة الثامنة والستين. حيث افتتحت الدول الأعضاء مناقشة تشتد الحاجة إليها بخصوص تعزيز الحق في الخصوصية في العصر الرقمي. إن احترام حق الإنسان في الخصوصية محوري في أي مجتمع ديمقراطي، تشكل فيه الحماية الكاملة للحريات الفردية، بما في ذلك الحق في الخصوصية، هدفا أسمى.

بالإضافة إلى ذلك، جرى للمرة الأولى تقديم مشروع قرار بشأن الحق في معرفة الحقيقة إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة (A/C.3/68/L.43/Rev.1). إن للحق في معرفة الحقيقة، والحفاظ على الذاكرة دورا حاسما في مجال منع وقوع الظلم وتكراره. وتسعى مجتمعاتنا جاهدة لتطوير السياسات الهادفة إلى الحفاظ على ذاكرتها التاريخية وتأكيد قيمها الديمقراطية. وبصرف النظر عن الانضمام إلى توافق الآراء المتعلق بمشروع القرار بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (A/C.3/68/L.44) فإننا نعبر عن دعمنا القوي لمشروع القرار المتعلق بالحق في معرفة الحقيقة.

تود مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي تتحدث عن منطقتها، توجيه الانتباه إلى الحالة في هايتي. ويساورنا قلق عميق إزاء الآثار السلبية لوباء الكوليرا في ذلك البلد. ونعتقد بأن للمجتمع الدولي دورا هاما يتعين عليه القيام به فيما يخص دعم جهود حكومة هايتي الرامية إلى تحقيق حق الشعب الهايتي في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة. كما نشيد أيضا بمبادرة الأمين العام في ذلك الصدد.

وتكرر مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد التزامها بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع الظروف، بما في ذلك في مجال الرياضة. كما نشجع جميع الدول الأعضاء على تعزيز الرياضة كوسيلة لمكافحة جميع أشكال التمييز.

لقد حان الوقت لأن تعلن الأمم المتحدة عن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي يعد خطوة أساسية في اتجاه تحقيق هدف زيادة الوعي بالتحيز والتعصب والعنصرية. وتؤكد المجموعة من جديد دعمها الثابت لإعلان العقد الدولي بحلول نهاية هذا العام.

أخيرا، فإننا نثني على إنجازات الحائزين على جائزة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان هذا العام. ونستلهم حماسهم والتزامهم وعملهم من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

مما يعد مصدر فخر واعتزاز بوجه خاص للمجموعة أن إحدى المؤسسات الفائزة هذا العام، وهي محكمة العدل العليا للمكسيك، مؤسسة تنتمي إلى المنطقة. وهذه هي المرة الأولى التي تمنح فيها الجائزة لمحكمة وطنية أو دون إقليمية. وقد حققت المحكمة العليا تقدما كبيرا في مجال تعزيز حقوق الإنسان، من خلال تفسيراتها وإنفاذ الدستور المكسيكي والتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي. وقد أرست معايير مهمة لحقوق الإنسان ليس فقط بالنسبة للمكسيك، ولكن لمنطقة أمريكا اللاتينية بأسرها.

ومن بين إنجازات المحكمة العليا العديدة وضعها لمبادئ التفسير والإشراف القضائي، وانسجام الأحكام القضائية، الصادرة على المستويين الاتحادي والمحلي على حد سواء، مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد المكسيك طرفا فيها. وقد أكدت الأحكام التزام مجمل السلطات المكسيكية بالتقيد بالمبادئ الدولية المقررة المتعلقة بحقوق الإنسان. كما وضعت المحكمة العليا أيضا برنامجا نشطا فيما يخص المساواة بين الجنسين، وتربطها علاقة طويلة الأمد مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأعطت الأولوية لحماية حقوق المرأة، لا سيما في مجالات الصحتين الجنسية والإنجابية، ومكافحة التمييز.

إن الاحتفال السنوي باليوم العالمي لحقوق الإنسان يتيح لنا التركيز على العمل اللازم لتحقيق رؤية الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان. ونضم صوتنا إلى الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة لإعادة تأكيد وتجديد التزامنا بالإعمال التام لجميع حقوق الإنسان.

السيد غريما (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إعتمدت الأمم المتحدة، وهي مصممة على التصدي للأهوال والفظائع التي حدثت خلال الحرب العالمية الثانية، قبل ٦٥ عاما، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يعد وثيقة تاريخية تمثل أسمى طموحات البشرية. وبعد مرور خمسة وستين عاما على اعتماده، لا تزال تلك الوثيقة تشكل أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان وعمل الأمم المتحدة في مجال النهوض بقضايا السلام والأمن، وتحقيق الرخاء للجميع، دون تمييز.

ساعدت الحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي على نشر الوعي بحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. وكان الإعلان ملهما لاعتماد العديد من الصكوك القانونية التي تعزز المساواة والحرية وتحقق الكرامة للبشرية جمعاء.

كما يجسد ذلك النص البليغ التطلعات المشتركة للبشرية جمعاء للتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي ينبغي أن تساءل عنها جميع الحكومات. دعونا نؤكد من جديد أنه يتعين على كل دولة، بغض النظر عن الظروف، الوفاء بمسؤوليتها الأساسية المتعلقة باحترام حقوق جميع الأفراد وحمايتها، دون أي تمييز من أي نوع. فلنواصل تعزيز عمل المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان، الذين اضطلعوا بدور حاسم فيما يخص تقييم الانتهاكات وثغرات الحماية. دعونا نعمل أيضا في اتجاه دعم الآليات الدولية، مثل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والمحاكم الدولية والإقليمية والمحكمة الجنائية الدولية، التي تسعى كلها إلى توفير أدوات فعالة لضمان التوصل إلى الإنصاف المناسب واحترام حقوق الإنسان. وتدعم الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بشكل كامل القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتشجع الدول بقوة على التصديق والتنفيذ الكاملين للاتفاقيات التي هي طرف فيها.

وقد أثبت الإعلان، على مدى العقود الماضية، قدرة كبيرة على توحيد شعوب العالم. ونحن نحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان، يجب علينا أن نوجه اهتمامنا إلى المحرومين من حقوقهم؛ وإلى الذين أهملت حقوقهم؛ وإلى الذين لم تحترم حكوماتهم الحريات الأساسية لمواطنيها، وإلى الحكومات التي لا تعترف بضرورة تمتع مواطنيها بحقوق الإنسان.

ويجب علينا جميعا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى احترام جميع حقوق الإنسان الأساسية، لجميع الأشخاص على قدم المساواة، علاوة على كفالة تنفيذ جميع الالتزامات في مجال حقوق الإنسان التي تعهدت بها جميع الحكومات بمحض إرادتها، على نحو يسفر عن تنفيذ الأهداف والتطلعات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: أن يكون جميع الأفراد في مجتمعاتنا قادرين على الاستمرار في الحياة، وأن يتمتعوا بحقوق الإنسان الأساسية على قدم المساواة بوصفهم أعضاء في الإنسانية.

وعلى حد عبارات منارة الحرية، الراحل نيلسون مانديلا ”فإن حرمان الشعوب من حقوق الإنسانية، إنما هو نيل من إنسانيتهم بحد ذاتها“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعلن الآن اختتام الجلسة التذكارية المكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.